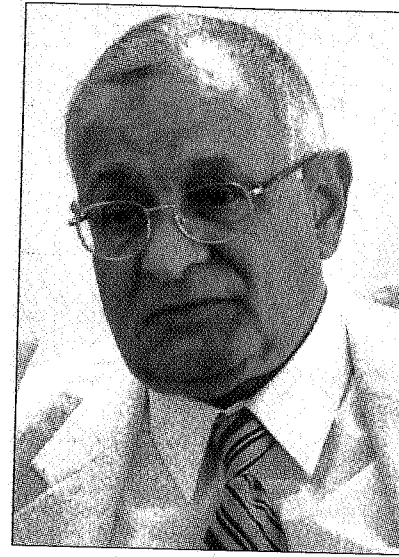


الحقيقة الضائعة في مشروع حديد أسوان

عدم الدقة والقصور في الدراسات والبحوث التي يتم إجراؤها في مرحلة ما قبل الاستثمار يؤدي إلى مفاجات تظهر عند التشغيل بعضها فني والبعض الاقتصادي، عندئذ يصعب تصحيح الوضع بعد فوات الأوان، إن كان لابد من استكمال هذه الدراسات لمشروع تتجاوز تكلفته مليار دولار.



بقلم: د. مصطفى الرفاعي
وزير الصناعة والتنمية
التكنولوجية الأسبق

حين طلبت منا اللجنة الوزارية للمشروعات الكبرى متابعة مشروع حديد أسوان استمعنا إلى خبراء صناعة الحديد والصلب المصريين أمثال د. أبو بكر مراد رحمه الله ود. على حلمي ود. عزت معروف ود. أحمد النزهي وغيرهم حيث وجدنا لديهم اجماعا على عدم جدوى هذا المشروع فنيا واقتصاديا، وكلفنا شركة بريتش ستيل البريطانية والتي تغير اسمها إلى كوروس وهي أكبر شركات الصلب بالملكة المتحدة كاستشاري بإعطائنا الرأي المتخصص في الدراسة التي تقدم بها المتقدمون بطلب مساهمة الدولة في هذا المشروع وقد أيد الاستشاري آراء خبراءنا وأفاد بعدم جدوى المشروع لإغفال استثمارات كبيرة ومؤثرة. تكشفت لنا حقائق خطيرة رغم امتناع رئيس شركة حديد أسوان عن توفير البيانات التي طلبتها اللجنة المشكلة لتابعة تقدم الأعمال الفعلية والمخطط وما يعترضه من مشاكل ورفض أيضا توفير أي بيانات للبنك الأهلي المصري مما دعاه للاعتذار عن الترويج للمشروع.

الحقائق والوقائع تشير إلى الآتي:
دراسة الجدوى المقدمة في فبراير ١٩٩٨ بنيت على أساس شراء مصنع مستعمل بلوكسمبورج عمره ٢٥ عاما بمبلغ ٩٨٦ مليون مارك ألماني (كانت تعادل ٦٦٠ مليون دولار في ذلك الوقت) بتكنولوجيا الأفران العالية المستخدمة في شركة الحديد والصلب بحلوان.
هذا المصنع مملوك لشركة مانسمان ديماج الألمانية التي وعدت بتجديد بعض معداته.

ولقد لاقى ذلك اعتراضا كبيرا من خبراء صناعة الصلب المصريين مما دعا الشركة الموردة إلى التراجع عن هذه الفكرة، إلا أن دراسة الجدوى المقدمة ظلت مبنية على أساس ثمن شراء المصنع المستعمل.
وبناء عليه فإن مؤشرات العائد على رأس المال الواردة في الدراسة المذكورة لا يعتد بها.
إضافة إلى ما سبق فإن الدراسة افترضت توافر الكوك المطلوب محليا، والمعروف أن كميات الكوك المطلوبة لهذا المشروع هي ٧٥٠ ألف طن سنويا، وقد تعاملت الدراسة مع هذا العنصر الرئيسي بافتراض أنه متوافر من شركة النصر للكوك بحلوان أو عن طريق الاستيراد من ميناء سفاجا وكلاهما افتراض خاطئ للأسباب الآتية:

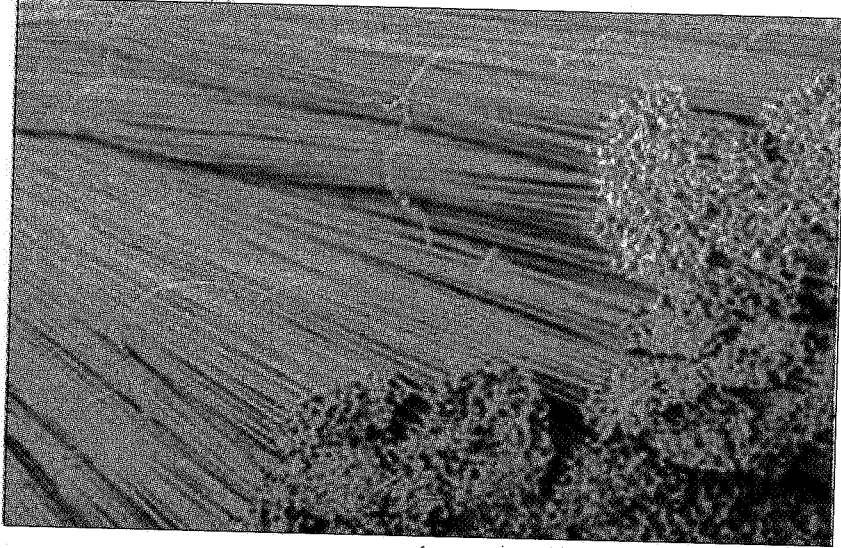
ورد في تقرير البنك الأهلي المصري الذي طلب منه أن يروج للمشروع ما يلي:
١- الاعتذار عن المساهمة في صندوق التمويل المقترح إنشاؤه للمشروع أو المشاركة في مجموعة المؤسسين.
٢- الاعتذار عن قيادة عملية الاكتتاب العام بنسبة ٣٠٪ من رأسمال شركة جديدة تحت اسم شركة أسوان للحديد والصلب تصنع خامات الحديد الذي تستخرجه شركة أسوان للتنمية والتعدين.
٣- لم تتضمن الاستثمارات الثابتة قيمة الأرض والبالغ مساحتها ٨,١ مليون متر مربع تحت دعوى أنها ستقدم بالمجان من الحكومة المصرية دون وجود أي سند على ذلك
٤- عدم تجاوب الشركة في تقديم المستندات المؤيدة أو أي عقود مبرمة مع أطراف محلية أو اجنبية واللازمة لتقييم الجدوى الاقتصادية للمشروع.

٥- عدم مناسبة التمثيل في مجلس الإدارة حيث حظى بعض المساهمين بنسب ٠,٠١٥٪، ٠,٠٢٥٪، بعضويات بمجلس الإدارة في حين اقتصر تمثيل الاكتتاب العام على عضوين لتمثيل ٣٠٪ من المساهمات.

اعتذرت شركة المقاولون العرب عن المساهمة في المشروع وورد في مذكرتها ما يلي:
١- أنه لا يوجد ما يؤكد التزام الدولة بتوفير جميع المرافق المطلوبة للمشروع على نفقتها.
٢- طلب رئيس مجلس إدارة شركة أسوان محمد بهجت سداد ٢٪ من القيمة الاسمية للأسهم في حساب شخصي خاص به تحت حساب مصروفات ما قبل التأسيس «وقد اتصل الأستاذ بهجت بالأستاذ أحمد صبري بالبنك بمنزله يوم الجمعة الموافق ١٩٩٨/٥/٢٩ حيث أفاده الأخير أنه من المعتاد دعوة الجمعية العامة للشركة لعرض مصروفات التأسيس عليها لمناقشتها والموافقة عليها، وقد رد الأستاذ بهجت على ذلك بأن نسبة الـ ٢٪ هذه ليست في الحقيقة مصروفات تأسيس إنما هي أتعاب له شخصيا عن الجهود التي بذلها حتى الآن في تأسيس هذه الشركة والأعداد لهذا المشروع لذلك طلب أن تكون في حساب خاص به شخصيا».

وقد علق الأستاذ أحمد صبري السيد أنه من الواضح أن الـ ٢٪ المطلوب سدادها هي أتعاب شخصية وأن ذلك يجب تركه لتقريره الجمعية العامة للشركة بعد دخول شركاء جدد خاصة أن المشروع لم يظهر إلى الوجود بعد».

مساهمات الدولة
وحرصا من الدولة على تشجيع الاستثمار في الصناعة فقد وافقت الدولة على إنشاء خط سكة حديد من أسوان إلى موقع المشروع بطول ٥٥ كم بتكلفة ٨٠ مليون جنيه وعلى إصلاح طريق



الخبراء أجمعوا على عدم جدوى مشروع حديد أسوان

أسوان العلاقي بطول ٥٠ كم بتكلفة حوالي ٢٥ مليون جنيه، وكلاهما لخدمة هذا المشروع فقط لأن منطقة العلاقي غير مأهولة بالسكان.
وجدير بالذكر أن هيئة السكك الحديدية لا تتحمل تكلفة شراء القاطرات وهي عنصر تكلفة مرتفع لم يؤخذ في الحساب في دراسة الجدوى. هذا وقد ساهم في رأس مال شركتي المشروع كل من بنك الاستثمار القومي وبنك مصر وبنك فيصل الإسلامي وشركة الشرق للتأمين وقدرت قيمة المساهمات في حينه ١٥٥,٤ مليون جنيه على أساس سعر الصرف السائد عام ١٩٩٩ (٧٣,٤ مليون جنيه في شركة أسوان للحديد والصلب و٨١,٦ مليون جنيه في شركة أسوان للتنمية والتعدين) وأودعت الدفعة الأولى وقيمتها ٢٥٪ من رأس المال في حساب الشركة بالبنك المصري الدولي.

وقد فقد المال العام هذه المساهمات بالكامل حيث أن السيد/ محمد بهجت قام بسحب هذه الاموال (٢٩ مليون جنيه) حيث أفاد البنك عند استعلام المساهمين رصيد الحساب هو صفر.

مساهمات محمد بهجت وشركاه
شهادة إيداع مزورة
وبناء على ما وصلت إليه تحريات الرقابة الإدارية فقد تأسست شركة حديد أسوان برأس مال مصري قيمته ١٠ ملايين جنيه وتم ذلك بناء على شهادة إيداع بنكي قيمته ٢,٥ مليون جنيه، ويرجع هيئة الرقابة الإدارية إلى البنك أفاد أن شهادة الإيداع مزورة وأن هذا المبلغ لم يودع وحكمت المحكمة على محمد إبراهيم الشيمي بالسجن ٢ سنوات ونفذ العقوبة.

كما صدر الحكم على محمد بهجت بالسجن ١٥ عاما في أول درجة وتأييد الحكم في

الصلب العالية على مدار سنوات فأين الجديد في هذا المشروع الإعلامي؟
لدينا خبراء صناعة الصلب المصريون الذين شاركوا أو أشرفوا على تشغيل خامات أسوان بجمع حلوان وكان لابد ألا نتجاهل هذه المعرفة والخبرة لنفس الأفران العالية وبنفس خامات حديد أسوان ويقول د. م على حلمي الذي عاصر هذه الحقبة ورأس مجمع الحديد والصلب بحلوان فيما بعد ما يلي:

عاني مجمع الحديد والصلب بحلوان معاناة كبيرة من تشغيل خامات حديد أسوان التي أثرت تأثيرا سلبا على كمية الحديد الناتج ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة الشوائب حيث كانت نسبة السيليكا ٦-٧٪ وارتفعت إلى ١٥٪ (طبقا للدكتور أحمد النزهي الذي أيد على حلمي في آرائه) كما أن نسبة أكسيد الفوسفور تراوحت بين ٢ إلى ٣٪ وهو محدد رئيسي لصلاحية الصلب الناتج، كما أن تركيز أوكسيد الحديد في الخامات ضعيف ويقل حوالي ١٠٪ عن تركيز خامات الحديد بالوحدات البحرية التي يصل التركيز فيها إلى ٥٢ من ٥٤٪ وتؤثر هذه العوامل سلبا على إنتاج الصلب وعلى اقتصادياته وعلى استهلاك الكوك، وأضاف د. على حلمي أن إحدى المشاكل الجسيمة كانت طبيعة تواجد خام الحديد في جنوب أسوان حيث يتواجد في طبقة حاملة غير سميكة يصل سمكها إلى متر يعلوها طبقة سميكة من الطغلة مما يرفع من تكلفة الاستخراج، أما خامات الواحات البحرية فتتواجد بتركيز أعلى في طبقة حاملة سمكها ٤٠ مترا أو أكثر.

أضاف عند سؤاله عن احتمالات نضوب خامات الواحات البحرية فقال إن عمليات التنجيم حتى الآن مازالت في منجم واحد لصالح مجمع الصلب ويكفي هذا النجم احتياجات المصنع لمدة ٤٠ عاما أي تتجاوز عمره ويوجد منجم آخران لم يبدأ استخراج خام الحديد منهما بعد (ويديهي أن تشغيل الدخيلة بمكونات الحديد تركيز ٦٧٪ بالاخترال المباشر للغاز هي الاحدث تكنولوجيا والافضل اقتصاديا).

يستحق الشكر كل من ساهم في التنبيه للمخاطر والاختفاء المحيطة بهذا المشروع الذي كان سيؤدي إلى كارثة اقتصادية وإلى ضياع أموال المكتتبين والبنوك المصرية ومساهمات المال العام المباشرة وغير المباشرة.

المعرفة والحقيقة العلمية الفنية والاقتصادية أقوى بكثير وأصدق من حملات التجريح والشهير ممن لم يكونوا سوى وسطاء أرادوا أن يبيعوا لنا مصنعا مستعملا عمره ٢٥ عاما وملوثا للبيئة كان مضره التخريد بأوروبا بمبلغ ٦٦٠ مليون دولار.

لعل هذا يوضح كيف كان سيتم تسليح مصر بحديد أسوان!!